

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

مقترح قانون تنظيمي يرمي إلى تكميم القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية

تقدم به أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية

رقم التسجيل: 29
تاريخ التسجيل: 2022/11/21

مقترح قانون تنظيمي يرمي إلى تكميم القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية

تقدم به أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية

المصطفى الدحماني – الدكتور سعيد شاكر – الدكتور محمد بن فقيه

مقترح قانون تنظيمي يرمي إلى تتميم القانون التنظيمي رقم

130.13 لقانون المالية

مذكرة تقديم

يشكل القانون التنظيمي لقانون المالية وثيقة أساسية ومرجعية في تدبير المالية العمومية، ولقد شكل الإصلاح الواسع الذي وضعت دوائمه بعد دستور 2011 والقانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية، قفزة نوعية في اتجاه تحديث منظومة التدبير العمومي للمالية وإرساء دعائم الشفافية المالية ووضع قواعد الحكامة الجيدة بما فيها من مبادئ الشفافية والمشاركة الواسعة للبرلمان في مسلسل صناعة القرار المالي.

ولقد نظم الدستور توزيع الصلاحيات المتعلقة بقانون المالية بين المجلسين الوزاري والحكومي بإدراج التداول بخصوص التوجهات العامة ضمن صلاحيات المجلس الوزاري، لكن هذه التوجهات لا تظهر في نص القانون، مما يفقدها القوة الإلزامية للقواعد القانونية.

ولقد ساهمت قاعدة تقييد أجل إحالة قوانين التصفية في إعادة الاعتبار لقانون التصفية بالنظر إلى مكانته في التصديق التشريعي على وضعية المالية العمومية ومقارنتها بالتوقعات المالية التي تضمنتها قوانين المالية للسنة المعنية، غير أن طريقة دراسة والتصويت على هذه القوانين مازالت لم ترتق إلى تحقيق متطلبات المشاركة البرلمانية الواسعة في مسلسل القرار المالي من مرحلة التوقع والإذن إلى مرحلة المصادقة والتصديق. وهو ما يقتضي التعيد القانوني للمسطرة التشريعية الخاصة بقوانين التصفية باعتبارها قوانين للمالية، مع ما يستلزمه ذلك من تعميم دراستها على كافة اللجان البرلمانية المعنية، وهو ما يقتضي

تخصيصها بدورة أبريل من السنة التشريعية في مقابل المكانة التي يمثلها قانون المالية السنوي في دورة أكتوبر.

ولهذا الغاية، يقترح هذا المقترح مواد تتم مقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية وتخصص لتمكين المشرع من إدراج التوجيهات العامة لقانون المالية في ديباجة القانون المالي للسنة، ولتحديد الآجال الزمنية لدراسة قوانين التصفية والتصويت عليها، وتتميم لائحة الوثائق المرفقة بقوانين التصفية لتشمل تقارير عن تنفيذ الميزانيات الفرعية، والإحالة على الأنظمة الداخلية لتنظيم كفاءات توزيع الميزانيات الفرعية وتقارير تنفيذها على اللجان البرلمانية في كلا المجلسين.

مقترح قانون تنظيمي يرمي إلى تغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية

المادة الاولى:

تتم، على النحو التالي، أحكام المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.62 الصادر في 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015):

المادة 6: - لا يمكن.....الأموال العمومية.

استثناء من الفقرة الأولى، يتضمن قانون المالية السنوي ديباجة تتضمن التوجهات العامة لقانون المالية المشار إليها في الفصل 49 من الدستور.

المادة الثانية:

يتم القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.62 صادر في 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015) بالمواد 66 مكررة و66 مكررة مرتين و66 مكررة ثلاث مرات:

المادة 66 مكررة -يقدم مشروع قانون التصفية ويصوت عليه وفق نفس الكيفية التي يقدم ويصوت بها على قانون المالية للسنة وداخل نفس الآجال المنصوص عليها في المادة 49 من هذا القانون التنظيمي.

المادة 66 مكررة مرتين -يرفق مشروع قانون التصفية بتقارير نجاعة الأداء وتقارير عن تنفيذ الميزانيات الفرعية وتقدم هذه الوثائق للجان البرلمانية المعنية، قصد الإخبار.

المادة 66 مكررة ثلاث مرات -يخضع توزيع الميزانيات الفرعية وتقارير تنفيذها على اللجان وكيفيات مناقشتها لأحكام الأنظمة الداخلية لمجلسي البرلمان.